الحركة الاشتراكية العربية

الامين العام للحركة عبد الاله النصراوي لـ( ):

نؤمن بالاشتراكية الديمقراطية التي تطلق العنان للحريات والتعددية وتدافع عن حقوق الانسان

★ تعرضت الحركة للاضطهاد مباشرة بعد الانقلاب واعتقلت قيادتها يوم ١٧ تموز ١٩٦٨.
★ التحالف بين العرب والاكراد والاقليات القومية هو الضمانة الحقيقية لوحدة العراق المبنية على اسس اختيارية حرة.
★ نؤيد مطالب الشعب الكردي العادلة في الفيدرالية في اطار عراق موحد.
★ الحكومة الحالية جاء بها مجلس الحكم ولم تمثل فيها التيارات السياسية بشكل كامل.
★ المجلس الوطني القادم.. استشاري وصلاحياته شكلية.
★ نطالب بصدور قانون انتخابي يعتمد النسبية.

مقابلة واعداد: طارق الجبوري

كلمة بالمناسبة
المدخل الى الحياة الحزبية والتعددية

نقدم اليوم اول مفردات برنامجنا الذي وعدنا به القراء الكرام والخاص بعرض معلومات وتفاصيل عمل الاحزاب والحركات السياسية العراقية الناشطة في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ العراق الحديث.

ان عملية تغييب تيارات العمل السياسي العراقي خلال مرحلة الحكم الدكتاتوري البغيض التي استمرت لمدة قاربت ٣٥ عاماً ادى بشكل واضح الى فراغ كامل في حقيبة المعلومات الحقيقية عن وجود ونشاط واتجاه وفاعلية هذه التيارات وجهل شبه كامل لدى قطاعات واسعة من ابناء شعبنا وخاصة من اجيال الشباب الاخيرة التي فتحت عيونها على ساحة سياسية خالية - في الاعلام والحياة العامة على الاقل - من وجود نشاط للاحزاب غير حزب البعث الذي احتكره الطاغية صدام حسين واتباعه.

ونشأ عن هذه (الواحدية الحزبية) اعتقاد راسخ لدى الاجيال الاخيرة التي ترعرعت خلال عقود الظلام والدكتاتورية. ان الحديث عن وجود احزاب او تيارات سياسية عراقية، انما يعد ضرب من الخيال والسفسطة، خاصة وان تعامل الاجهزة الامنية التابعة للطاغية، مع مثل هذه المعلومات كان في منتهى القسوة والعنف.

واذا تذكرنا ان الاجيال السابقة. التي عاصرت وجود ونشاط الاحزاب التقليدية والمناضلة في الساحة العراقية، اصابها الكثير من الخمول والنسيان - واحياناً التناسي- لحقيقة استمرار هذا الوجود والنشاط، فإن الحصيلة تدعونا الى اعادة النقش في ذاكرة عراقية جديدة، تستوعب اشكال التطورات العصرية التي طرأت على مثل هذا النشاط الحيوي الذي يعكس حيوية أي مجتمع في العالم.

اننا نعتقد ان الحياة السياسية الجديدة تتطلب تثقيف المواطن العراقي بوجود وحضور كل اشكال التيارات السياسية الناشطة في بلادنا حالياً لأننا نعتقد قبل أي سبب آخر ان هذا ربما يشكل الضمانة التعددية السياسية والاجتماعية بمواجهة الفكر الشمولي ويمنع عودة الاستبداد والدكتاتورية.

اما الاسباب الاخرى، فإن للمواطن العراقي الحق في ان يعرف كل المعلومات عن كل هذه الاحزاب التي تتحدث عن مصالحه ومستقبله، وعن تاريخها وانشطتها الحقيقية واتجاهاتها، وامكاناتها الحالية والمستقبلية.كما ان المرحلة القادمة التي ربما تبدأ قريباً والتي تتميز بالحراك الديمقراطي من اجل اجراء انتخابات شاملة ونزيهة تتوفر فيها الفرص العادلة للجميع، تتطلب تقديم الاحزاب والحركات السياسية لبرامجها وتصوراتها، ليتاح امام أي مواطن عراقي، حرية الاختيار السليم للبرنامج الذي يقتنع انه يمثل مصالحه ومستقبله.

ومن المؤكد اننا حين نعرض ما تطرحه الاحزاب ورموزها البارزة على هذه الصفحة بحيادية تامة، نجد من المناسب ان ندعو الاخوة في قيادات هذه الاحزاب الى التعاون معنا في توفير كل المعلومات عما تريد عرضه وعن كل ما يحقق الهدف من عرض هذه المعلومات.

المحرر

عبد الاله امين النصراوي

- ولد في النجف الاشرف عام ١٩٤٢.
- درس العلوم الاجتماعية وحصل على دبلوم الدراسات العليا من باريس.
- تعرض للاعتقال والملاحقة بسبب نشاطه الوطني منذ العهد الملكي وكان له دور بارز في انتفاضة النجف عام ١٩٥٦ رغم صغر سنه آنذاك.
- انتسب لحركة القوميين العرب عام ١٩٥٨ وكان عضواً في قيادتها في عام ١٩٦٢.
- انتخب عضواً في اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي عام ١٩٦٤ بعد ان ساهمت حركة القوميين العرب في تكوين الاتحاد.
- كان احد المؤسسين للحركة الاشتراكية العربية بعد ان دب الخلاف بين العناصر القومية التقدمية والرئيس عبد السلام عارف حيث عقدت العناصر القومية التقدمية مؤتمراً واعلنت تأسيس الحركة الاشتراكية العربية في آب ١٩٦٥. وفي تموز ١٩٦٨ اصبح امينا عاماً للحركة الاشتراكية العربية.
- قاوم النظام الاستبدادي السابق وصدر عليه امر القبض في يوم ١٧ تموز ١٩٦٨ وتم اعتقاله عدة مرات وكان آخرها في قصر النهاية سيء الصيت، وعلى اثر ذلك عاش في المنفى ما يزيد عن (٣٢) عاماً.

وقد عاد للوطن في نيسان ٢٠٠٣. - عكف مع الاستاذ هاني الهندي احد مؤسسي حركة القوميين العرب على كتابة تاريخ حركة القوميين العرب وقد صدر من هذه الدراسة اربعة مجلدات والآن يواصل استكمال هذه الدراسة.

- يعمل حالياً اضافة لأمانة الحركة الاشتراكية العربية رئيساً لمجلس ادارة صحيفة الجريدة البغدادية.

ملاحظة:
من العناصر البارزة في الحركة الاشتراكية العربية:
- محل الدليمي النقابي المعروف والقائد السياسي.
- د. قيس العزاوي الاستاذ الجامعي ورئيس تحرير صحيفة (الجريدة).

الحرة بالاتحاد الاختياري مع اشقائه العرب في العراق فنحن من جانبنا نؤيد مطالب الشعب الكردي لعادلة في الفدرالية في اطار عراق موحد..

(المدى) الان وبعد تشكيل الحكومة ماهي تصورات الحركة لمستقبل العراق؟

السيد عبد الاله النصراوي:- كنا نعتقد ومنذ البدء ان الامم المتحدة هي التي يجب الرهان عليها من اجل الخلاص من وضعية الاحتلال وعلى هذا الاساس كانت مبادرات الامم المتحدة موضع اهتمام الحركة وشجعناها. وعندما كلف السيد الابراهيمي ممثل الامين العام للامم المتحدة بهذه المهمة رحبنا به والتقيناه في زياراته المتعددة والتي كان اخرها عندما حمل اجندة تشكيل الحكومة العراقية وتحدثنا طويلاً معه وكان رأينا يتخلص بضرورة الدعوة الي مؤتمر وطني يمثل كامل الطيف العراقي وهذا المؤتمر هو الذي يختار حكومة عراقية مؤقتة.. ليتحول الى سلطه.. تشريعيه.. ورقابية خاصة في المرحلة الانتقالية لحين اجراء الانتخابات في مطلع ٢٠٠٥وقال الإبراهيمي وقتها ان المؤتمر خطوة جيدة وهو اقرب الي صيغة الديموقراطية لكن لم يعد لدينا وقت وكنا نعتقد ان هناك متسعاً لذلك وقبل تشكيل الحكومة باسبوع تحدثنا معه عن اهمية تشكيل هيئة اكبر من مجلس الحكم عدداً اذا كان يتعذر عقد مؤتمر وطني.. هيئة اكبر من مجلس الحكم عدداً اذا كان يتعذر عقد مؤتمر وطني.. هيئة لديها صلاحيات تشريعيه..ورقابية.. وتكون مرجعية للحكومة وجرى بحث تفصيلي ودخلنا في مشاورات تشكيل الحكومة مع السيد الإبراهيمي الذي طالبنا بالمشاركة فيها فأجبناه بان موقفنا مرهون بالمقترحات المقدمة حيث إننا نطالب بحكومة تمثل غالبية القطاعات السياسية وكما تعرفون فإن الحكومة جاءت بتشكيلة من مجلس الحكم ولم تمثل فيها التيارات السياسية بشكل كامل ولم يجر اهتمام بالأفكار التي طرحناها للرقابة والتشريع التي كنا نرى أنها بالإضافة إلى الجانب التشريعي المطلوب فإنها تطرح تساؤلاً كنا نطرحه باستمرار عن الذي سيضع قانون الانتخابات هل هو الحاكم المدني أم الحكومة؟

إن من الطبيعي والأقرب إلى الشرعية هو تشكيل مجلس أو هيئة من عراقيين هم الذين يضعوا القوانين ويراقبوا الحكومة وبنفس الوقت فنحن لا نؤمن بالمحاصصة والتقسيمات على أساس الطوائف ولكن هذا هو واقع الحال. ولو كان لدينا سلطة أخرى تختص بالرقابة والتشريع لما كان لدينا مشكلة لا مع مكونات العراق القومية ولا مع القوى السياسية الأخرى.

أما في ما يتعلق بالمؤتمر الوطني فهو وكما جاء في ملحق قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية هو مؤتمر استشاري يقدم المشورة للحكومة ويقر ميزانية عام ٢٠٠٥ ويضع لنفسه النظام الداخلي ويعطي الرأي في أعضاء مجلس الرئاسة في حالة الاستقالة أو الوفاة ونحن نعتقد أن هذه الصلاحيات شكلية.. فهذا المجلس استشاري والذي يؤكد هذا هو ما جاء في ملحق قانون إدارة الدولة المؤقت كما أسلفنا والذي ينص بأن لمجلس الوزراء وبموافقة رئاسة الدولة بالإجماع إصدار أوامر لها قوة القانون وتكون لمجلس الوزراء السلطات الممنوحة للجمعية الوطنية في هذا القانون والمتعلقة بالتعيينات واستخدام القوات المسلحة والتصديق على الإتفاقيات.. الخ، هذه صلاحيات لمجلس الوزراء أي إن التشريع المحدود أنيط بمجلس الوزراء وليس بالمجلس الوطني المؤقت لأنه استشاري وهذا أكبر خرق لفكرة الديمقراطية التي تقوم على فصل السلطات ونحن حذرنا كثيراً من الوقوع في هذا المطب قبل تشكيل الحكومة وعلى هذا الأساس نعتقد أن لا الحكومة تأسست لتمثل أوسع القطاعات ولا المجلس الوطني المؤقت قادر على استقطاب قوى سياسية فاعلة لأن صلاحياته هي التي تجعل منها قوى مؤثرة وفاعلة وبالتالي فهو لا يشكل إضافة جديدة تدفع العملية السياسية إلى أمام..

(المدى): ما هو تعليقكم على قرار مجلس الأمن الأخير المرقم ١٥٤٦ بخصوص العراق؟

-السيد عبد الإله النصراوي: يعد القرار خطوة متقدمة قياساً لما سبقه من قرارين هما ١٥١١ و ١٤٨٣ الذي حول البلد إلى إقليم محتل. من الناحية القانونية.. وحسب اتفاقية ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٣ فقد ألغيت فكرة الاحتلال من الناحية القانونية والمطلوب إقران هذا بالناحية الواقعية وأبرز ملاحظة على القرار الأخير هي بتقديري أن رسائل الحكومة العراقية إلى مجلس الأمن هي التي أضعفت مواقف أطراف دولية في مجلس الأمن كانت تطالب بنصوص من شأنها أن تخدم العراق وشعبه وأبرزها على سبيل المثال أن فرنسا كانت تطالب بأن يكون للحكومة العراقية حق الاعتراض على القرارات التي تتخذها قيادة القوة متعددة الجنسيات، وهي قيادة أمريكية، في العمليات الحساسة التي قد ينتفي مبررها أو تخلف آثاراً سلبية على العراق ولكن جاءت رسائل الحكومة العراقية المتبادلة مع كولن باول وزير خارجية أمريكا لتجهيض هذا التوجه وبقي الموضوع في إطار التشاور والتعاون وهذا لا يكفي، ففي العلاقات العامة بين الدول وحاليا في وضعنا كبلد محتل لا يعول على النوايا الحسنة التي تصلح في العلاقة بين شخصين لا أن توضع في قضايا تمس الأوطان هذه هي الثغرة الكبرى في قرار مجلس الامن..

(المدى): ما هي ملامح البرنامج الانتخابي للمرحلة القادمة؟

السيد عبد الاله النصراوي: اول ما نطالب به هو صدور قانون للانتخابات يقوم على اساس الانتخابات النسبية وهي الطريقة المناسبة والفضلى لأن قانون ادارة الدولة بني على اساس فكرة التوافق و الحيلولة دون دكتاتورية الاكثرية ومآسيها فالانتخابات النسبية هي التي تعطي لكل الاقليات القومية والسياسية الحق بأن تمارس دورها، تأخذ مكانها في المجتمع، الامر الآخر، نأمل ان يكون العراق بمجموعه قائمة واحدة، وهذا الاسلوب يؤكد الوحدة الوطنية وبعدنا عن الطائفية، وبجعل المواطن يدلي بصوته لمثل يمتلك برنامج يخدم الوطن بأسره..

ونحن سنعمل من اجل اقامة تحالف وطني وديمقراطي عريض نخوض فيه الانتخابات. اما الملامح العامة لبرنامجنا الانتخابي فستركز اولاً فيه على هموم الناس الامنية وبالدرجة الاولى مسألة الامن الذي بدونه لايتحقق الاستقرار ولا يبنى الاقتصاد ولا نعالج مسألة البطالة ولأبناء لهياكل الدولة ولا حتى انتخابات.. والقضية الاخرى معالجة جيش العاطلين عن العمل حيث اعلنت وزارة التخطيط ان نسبة العاطلين ٢٨ بالمئة ولكن مصادر اخرى تشير الى ان النسبة بحدود ٥٠ بالمئة اذن لدينا نصف القوى المنتجة عاطلة فهذه القضية يجب ان تصدر اولى برامج القوى الوطنية اضافة الى معالجة الغبن الذي وقع خلال ٣٥ سنة على العديد من ابناء شعبنا، فالمفصولين والمتقاعدين والذين اصيبوا بعاهة وبإعاقة او شردوا من اوطانهم جراء سياسة النظام السابق وهنالك مشكلة اخرى هي معاناة المواطن العراقي وتخوفه من المستقبل مع ان بلدنا بلد خيرات.. فما ان بلغ الشخص عندنا الخمسين من العمر حتى تبدأ معاناته وخوفه على عائلته حيث لا توجد ضمانات وتأمينات للشيخوخة والتقاعد في فيجب معالجة هذه المسألة والدولة العراقية قادرة على ان تقدم للمواطنين تأمينات كما هو حاصل في اوربا حيث التأمينات الصحية والاجتماعية متوفرة.. كما ان هناك قضية تستحق الصدارة وهي حل ازمة السكن التي يعاني منها المجتمع..

ولا بد من اعادة هيكلة الدولة وكذلك اعادة العناصر غير المسيئة او المرتكبة لجرائم بحق الشعب الى وظائفها من الجيش والشرطة وكافة الاجهزة التابعة للقوات المسلحة ولا يجوز حرمان أي انسان او أي عائلة حتى من الذين ارتكبوا جرائم من حقوقهم التقاعدية وحقهم في العيش..

وفي المجال الاقتصادي نعتقد انه لكي تتمكن الدولة من القيام بمهامها بتقديم الخدمات الاساسية للموطنين فلا بد من ان يكون قطاع النفط وبكل مراحله بيدها ولا بد من المحافظة على قطاع الخدمات وعدم خصصته خاصة وكما قلنا التربية والتعليم والصحة والماء والكهرباء والاتصالات والنقل وغيرها.. كما لا بد من التركيز على القطاعات الانتاجية وان لا نكون اسيري النفط فنحن الآن دولة ريعية ما يأتينا من النفط نصرفه فإقتصادنا مخرب فلا بد من التركيز على الصناعة والزراعة.

وفي الجانب الاجتماعي لا بد من رعاية خاصة للشباب وللمرأة نعتقد ان الفكر الاصلاحي الديمقراطي التنوري يغمد بشكل اساس على هاتين الشريحتين ولنأخذ على سبيل المثال التجربة الايرانية حيث ان الاتجاه الاصلاحي تبوأ فيها مراكز السلطة بسبب دور الشباب والمرأة لأنهما يتطلعان نحو المستقبل..

ومن بين المحاور الرئيسة في برنامجنا الوطني هو العمل لمصالحه وطنية في العراق بين التيارات والقوى الوطنية معالجة تقوم على اساس حق كل انسان لم يرتكب جريمة بحق مواطنيه والشعب ان يتمتع بحقوقه ولابد من التأكيد على الاخوة العربية الكردية التي هي اساس الوحدة الوطنية العراقية التي تقوم على الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي المتمثلة بالفدرالية وبناء العراق الديمقراطي وضمان حقوق الاقليات من تركمان واشور وغيرهم...

وفي الجانب السياسي فإننا نعمل كما تبين من اجل قانون يقوم على اساس الانتخابات النسبية وكذلك قانون للاحزاب وبناء نظام ديمقراطي تعددي يؤمن بالتداول السلمي للسلطة ويعتمد على المشاركة الشعبية ويصون الحرياتالفكرية والسياسية للجميع كذلك نعمل من اجل بناء عراق المستقبل بعيداً عن المحاصصة الطائفية والاثنية، لأن البناء السليم لا بد وان تكون اساسه المواطنة فهي التي تحقق المساواة والعدالة والتطلع نحو المستقبل وعلى الصعيد الاقليمي والدولي نعمل على تعزيز علاقات العراق مع اشقائه العرب وتدعيم مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك وتعزيز العلاقات مع دول الجوار والدول الاسلامية لأننا بلد مسلم ودين الدولة الرسمي هو الاسلام كما نبني علاقات مع دول العالم على اساس الصالح المشتركة..

المدى: نظرة الحركة بالنسبة الى اسرائيل؟

اولاً وقبل كل شيء اود ان اؤكد حقيقة هو ان الامريكان يجب ان يعرفوا بأن المواطنين في الوطن العربي يكرهون اسرائيل وهذا ليس موقفاً عنصرياً بل لأنها اغتصب الارض العربية وهجرت شعب فلسطين بالقوة والولايات المتحدة تساند اسرائيل رغم كل جرائحها لذا فإن الولايات المتحدة تنال نصيباً من هذا الكره هذه الحقيقة معروفة ويجب عدم التفاعل عنها حيث ان قضية فلسطين لا تزال تمثل الصدارة ونحن في الحركة الاشتراكية العربية نساند نضال الشعب الفلسطيني وحقه في بناء دولته المستقلة على ارض وطنه وعودة اللاجئين الفلسطنيين

★ نعمل لإقامة تحالف ديمقراطي عريض يخوض الانتخابات القادمة.احتلت حركة القوميين العرب مساحة واسعة في العمل السياسي حيث (تبنت الدعوة للقومية العربية التي انطلقت من بلدان المشرق العربي بلاد الشام والعراق في مطلع القرن العشرين)..

وشهد الوطن العربي الكثير من المنظمات التي قادتها شخصيات قومية بهدف تخليص الوطن العربي من نير السيطرة العثمانية واقامة دولة عربية واحدة، منها كتائب الفداء العربي وعصبة العمل القومي التي عقدت مؤتمرها التاسيسي في احدى قرى جبل لبنان عام ١٩٢٣، وقد اسهم البعض من قادة العمل القومي بشكل فاعل في ثورة الشريف حسين عام ١٩١٦ الا انهم اصيبوا بخيبة امل كبيرة عندما حل الاستعمارين البريطاني والفرنسي مكان العثمانيين وظهور وعد بلفور سيء الصيت..

ومن الحركات القومية التي تعرضت شخصياتها للملاحقة والاعتقال ابان النظام السابق شأنها شأن الحركات الوطنية والقومية الاخرى الحركة الاشتراكية العربية التي عادت للعمل السياسي في العراق بعد نيسان ٢٠٠٣ وسقوط حكم صدام حسين الذي حرم العمل السياسي على كل الحركات الوطنية والقومية..

وفي ظل الاجواء الديمقراطية التي نعيشها ورغم ظروف الاحتلال المقيت لبلدنا، فان الحياة السياسية في العراق تشهد صيغ عمل جديدة محورها تبادل الاراء واحترام الرأي الاخر والنقاش الحر تحت خيمة الولاء للعراق ولشعبة وصولاً الى افضل الصيغ لارساء أسس عراق ديموقراطي جديد ينعم ابناؤه بحرياتهم وحقوقهم الانسانيه..

وفي هذا اللقاء مع السيد عبد الاله النصراوي الامين العام للحركة الاشتراكية العربية سنتوقف عند ابرز محطات العمل لهذه الحركة وظروف انبثاقها والبرنامج الذي تقترحه للعمل العراقي في هذه المرحلة..

(المدى) كيف كانت بداياتكم مع الحركة الاشتراكية العربية؟ وماهي ابرز مراحل تطور الحركة؟

يقول الاستاذ عبد الاله النصراوي:- منذ طفولتي كنت متطلعاً للعمل من اجل القومية العربية وعندما كنت طالبا في الثانوية عملت في منظمة الشباب القومي العربي في النجف التي كانت على صلة بحزب الاستقلال وكنا نطلع على الصحف و النشريات لحركة القوميين العرب انذاك مثل جريدة الراي التي تهرب وتصل الينا من الكويت وجريدة (الثأر) التي تصدرها هيئة مقاومة الصلح مع اسرائيل، ولكننا من الناحية السياسية كنا تحت مظلة حزب الاستقلال الذي يمثل التيار القومي انذاك وفي عام ١٩٥٨ انتسبت الى حركة القوميين العرب مع عدد كبير من الذين كانوا ينتمون الى منظمة الشباب القومي العربي.. وفي عام ١٩٦٤ اتفقت حركة القوميين العرب مع مجموعة من القوى السياسية على تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق وفعلاً تم تاسيسه في تموز من عام ١٩٦٤ وقد انتخبت انذاك عضواً في اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد، ولكن نتيجة الخلافات مع الرئيس عبد السلام محمد عارف، وما كان يمثله في الاتحاد الاشتراكي العربي في ذلك لوقت، حول امور كثيرة ابرزها مسالة الحريات الديمقراطية والموقف من القضية الكردية، ومسالة العلاقة مع مصر والنظرة الى التنظيم الحزبي اقول نتيجة لكل هذه الخلافات وغيرها تم عقد لقاءات بين القوميين العرب في الاتحاد الاشتراكي العربي ومجموعة من الضباط الوحدويين القوميين وعلى راسهم صبحي عبد الحميد وعبد الكريم فرحان الذي كان الامين العام للاتحاد الاشتراكي العربي ومجموعة من القوميين المستقلين التكنوقراط اذا صح التعبير امثال اديب الجادر وخيري حسيب والمرحوم عزيز الحافظ والمرحوم عبد الستار علي الحسين من حزب الاستقلال وكذلك المرحوم خالد علي الصالح وعدد اخر من الاخوة واجتمعنا في اب ١٩٦٥ وعقدنا مؤتمراً تم فيه تاسيس الحركة الاشتراكية العربية وهكذا تم تاسيس الحركة في ذلك التاريخ. ومن الطبيعي وضمن هذه التشكيلة الواسعة التي كانت فيها الحركة تستقطب الغالبية من القاعدة ان تحمل في داخلها ايضاً تناقضات فكرية وايدلوجية ولدت اختلافات وتيارات متعددة مثل أي حزب اخر.. وكانت هذه الاختلافات بشكل اساس حول قضايا فكرية تتعلق بالاشتراكية ومفهوم الديمقراطية وسعى الجناح الذي نمثلة الى محاولة وضع صيغ تجديدية للفكر القومي العربي لاننا كنا نعتقد ان هذا الفكر يعاني من مشكلات عديدة فهذا الفكر الذي استطاع ان يحرك الجماهير في مراحل التحرر والاستقلال لم يستطع ان يستوعب المعطيات الجديدة فقد حصلت مثلا تغييرات في الجمهورية العربية المتحدة كقوانين الاصلاح الزراعي ومجانية التعليم والسيطرة على الثروة الوطنية والقطاع العام، لكن بقيت مسالة الحريات والديمقراطية بدون جواب وكنا نعتقد انه لابد للفكر القومي من ان يكون له موقف من هذه المسالة ومن مسالة القوميات خاصة في العراق وحقوق الشعب الكردي والاقليات القومية.. هذه الخلافات ادت الى حدوث تيارات وانشقاقات اثرت على مسار عمل الحركة وحدث انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ وما رافقه من حملة شرسة وواسعة ضد عدد كبير من شخصيات العمل القومي والوطني وجرت اعتقالات وانا شخصياً صدر امر القاء القبض بحقي في نفس يوم ١٧ تموز وبعد شهر تم القاء القبض علي ودخلت السجن وبعد مضي سنة اطلق سراحي لا أعود الى سجن قصر النهاية مرة اخرى.. هذه المعاناة والملاحقات لم تعط للحركة فرصة استكمال التحولات التي تحتاج أجواء ونمط من الحرية والتفاعل الديمقراطي.. ومرة أخرى يشن النظام السابق علينا حملات من الاعتقالات حيث استشهد عدد من المناضلين داخل قصر النهاية وخارجة ومن هؤلاء الشهداء. فؤاد الركابي ومحمد صالح الجبوري وحامد عبد صالح وخلف الخفاجي وعدداً كبيراً اخر... وتشرد العديد من منتسبي الحركة وكوادرها خارج العراق وكانت اشرس حملة تلك التي جرت عام ١٩٧٠ والتي اضطررنا على اثرها لمغادرة العراق سراً حيث كنا خلال هذه الفترة نصارع نظام صدام بالامكانيات المحدودة والمتوفرة..

(المدى) متى باشرت الحركة عملها في العراق مجدداً وماهي سمات عملها للمرحلة؟

يجيب السيد عبد الاله النصراوي الأمين العام للحركة فيقول:- التنظيمات في اطار محدود و(بقيت) ولكننا عدنا بعد سقوط النظام مباشرة وتم اعادة التنظيمات في الداخل وبعد عودة من كان منهم في الخارج واستطعنا ان نعيد تنظيمات الحركة الاشتراكية العربية لتمارس دورها باعتبارها حركة اشتراكية ديموقراطية عربية وهي جزء من حركة التحرر لعربي فنحن نؤمن بان الاشتراكية الديموقراطية هي الحل المناسب لظروف العراق الحالية .. لان هذا الفكر يجد من الاستغلال ويضفي قدراً من العدالة ويربط بين قضية الحرية السياسية والبناء الاقتصادي والاجتماعي وهذه المسالة هي الجوهر و الأساسي ونعتقد ان المجتمع العراقي بحاجة الى افكار من هذا النوع و الاشتراكية الديمقراطية تعمل على توفير ضمانات للمجتمع وللفرد، مثل ضمانات الشيخوخة فالاشتراكية الديمقراطية هي التي تطلق العنان للحرية والتعددية وتدافع عن حقوق الانسان وحقوق القوميات ونعتقد انه من الناحية الاقتصادية فان العراق منذ العهد الملكي وضع اساساً لقطاع الخدمات باعتباره من القطاعات المهمة في الدولة لقضايا الكهرباء والماء والصحة والنقل والهاتف والتربية والتعليم. وافكار الاشتراكية الديمقراطية هي التي تحافظ وتطور هذا القطاع الذي يقدم خدماته للمواطنين لذا فنحن نعارض خصخصة هذه القطاعات مع أيماننا بالمبادرة الفردية لان من شأن ذلك عدم تمكين الدولة من تقديم هذه الخدمات للمواطنين حيث ان من واجب أي حكومة الحفاظ على قطاع الخدمات لتعويض حرمان المواطن طيلة ٣٥ عاما من ابسط هذه الخدمات وتجارب الاشتراكية الديمقراطية في العالم أثبتت نجاحها فهناك العديد من البلدان الأوروبية على سبيل المثال المانيا التي يحكمها حزب اشتراكي ديمقراطي والسويد التي حكمتها في اغلبية المراحل الاشتراكية الديمقراطية وتعد من اكبر البلدان في العالم التي تقدم الخدمات للمواطنين ويعيش شعبها برفاهية عالية جداً والعراق بلد قادر على توفير حياة سعيدة ورغيدة لابنائها اذا ما اتت حكومة قادرة على توظيف ثرواته لتعطيه الحرية والخدمات الضرورية..

وفي مسالة الاقليات فان الحركة تعتبر ان الشعب العراقي يتكون من قوميتين رئيسيتين هما العرب والاكراد وهناك اقليات قومية كالتركمان والاشوريين ونعتقد ان التحالف بين العرب والاكراد وكل الاقليات هو الضمانة الحقيقية لوحدة العراق التي يجب ان تكون مبنية على اسس اختيارية حرة وبما ان الشعب الكردي يطالب برغبته